



□ برعاية الأخ الدكتور/ علي منصور سفاع- وزير التعليم الفني والتدريب المهني اختتمت الأسبوع الماضي بالمعهد الصناعي التقني بذهبان " بصنعاء" فعاليات ورشة العمل الخاصة بإدماج المفاهيم السكانية في مناهج التعليم الفني والتدريب المهني. والتي نظمتها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بالتعاون مع - الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان- مشروع الدعم الأوروبي في مجال الاعلام السكاني" خلال الفترة من ٥-٦/٧/٢٠٠٦م، وذلك بمشاركة ٤٢ مشاركاً ومشاركة يمثلون مختلف المعاهد الفنية والتقنية بمحافظات الجمهورية.

متابعة/ أمين عبد الله علي

في ورشة عمل نظمتها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان

التأكيد على أهمية دمج قضايا السكان في مناهج التعليم الفني والمهني

العاقل: ينبغي العمل على تنمية المعارف والاتجاهات السكانية الصحيحة للأجيال الجديدة



الجدد: إدماج المفاهيم السكانية في التعليم أصبح التزام حكومي خمس أوراق عمل تناقش السياسة السكانية والفقير وتنظيم الأسرة وتجربة إدماج القضايا السكانية بالتعليم العام

حسن دبان- الوكيل المساعد بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني لقطاع المناهج كلمة قال فيها إن ورشة العمل الخاصة بدمج المفاهيم السكانية في مناهج التعليم الفني والتدريب المهني قد جاءت في إطار الاهتمام المتنامي للحكومة حول ضرورة الوعي بالمفاهيم السكانية بما يساهم في إحداث التوازن المطلوب بين بلدنا، والحد من آثاره السلبية المترتبة على التنمية المستدامة. وأضاف قائلاً: إن تنمية الوعي السكاني بين شريحة المعلمين تمثل جانباً مهماً في تكوين مواقف ملتزمة تجاه اتخاذ سلوكيات متسجمة مع نوعية الحياة التي نرغب فيها وكذا الإلمام بالتحديات التي تفرضها ديناميكية السكان والتغيرات الديموغرافية على المدى القريب والبعيد، الأمر الذي يفرض على هذه الشريحة دوراً مستقبلياً كبيراً نحو تعزيز الشراكة بين المجتمع المدني والمحلي والمدرسة والمعهد والجامعة بما يخدم إيصال الرسالة السكانية بكامل مضمونها وصولاً إلى تحقيق الاستقرار الحياتي لكافة أفراد المجتمع بما ينسجم مع مواردهم المتاحة، فقضايا السكان

إدماج المفاهيم السكانية في مناهج التعليم الفني والتدريب المهني تأتي ترجمة لتوجه الحكومة والدولة كالتزام سياسي بأنه لا بد من إدماج قضايا السكان بكل تداعياتها في مناهج التعليم العام والجامعي والفني وغير النظامي، وذلك من أجل مواجهة ومعالجة التزايد السكاني السريع والكبير الذي تشهده بلدنا، والحد من آثاره السلبية المترتبة على التنمية المستدامة. وأختتم الأمين العام حديثه قائلاً: لقد قطعت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان- بالتعاون مع الجهات المعنية- شوطاً كبيراً في السير نحو تحقيق ذلك التوجه وخصوصاً منذ صدور قرار مجلس الوزراء عام ٢٠٠٢م. و نحن بدورنا في الأمانة سوف نكون عوناً وسنداً قوياً للمختصين في قطاع المناهج الخاصة بالتعليم الفني والتدريب المهني، من حيث إمدادهم وتزويدهم بكل ما يحتاجون إليه من معلومات ومراجع وأبحاث ودراسات ومؤشرات وبيانات سكانية تساعدهم في عملهم عند البدء في إعداد المناهج المدمجة بالمفاهيم السكانية. من ناحية ألقى الأخ/ المهندس/ محمد

وقد ألقى الأخ/ عبد الوهاب محمد العاقل- نائب وزير التعليم الفني والتدريب المهني، كلمة في افتتاح الورشة أكد فيها على أهمية انعقاد هذه الورشة والتي أتت تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٣٤٢ لسنة ٢٠٠٢م بشأن إدماج المفاهيم السكانية في المناهج التعليمية ومنها مناهج التعليم الفني والتدريب المهني. كما أكد أيضاً على ضرورة تكثيف الجهود في توعية المجتمع بقضايا السكان ومفاهيمها ومدلولاتها وبأهمية تنظيم الأسرة وفوائدها، والتركيز أكثر في الجانب التربوي على طلاب وطالبات المدارس والجامعات والمعاهد، كونهم يشكلون شريحة كبيرة ومهمة في المجتمع ويقع على عاتقهم اتخاذ القرار في تكوين الأسرة في المستقبل الأمر الذي يحتم على الجميع العمل على تنمية معارف واتجاهات وسلوكيات وممارسات الأجيال الجديدة- أطفالاً وطلاباً وشباباً- بمفاهيم سكانية صحيحة وسليمة تخدمهم في اتخاذ القرارات الصائبة والسليمة عند تشكيلهم لاسرهم، وأوضح الأخ/ العاقل بأن هناك ما يقرب من ٤٠٠- ٤٥٠ ألف طالب وطالبة على مستوى الجمهورية يلتحقون بالتعليم الأساسي كل عام، وأنه إذا ما اعتبرنا أن الفصل الدراسي الواحد يضم ٥٠ طالباً فإن الدولة في هذه الحالة بحاجة إلى توفير عشرة آلاف فصل دراسي جديد سنوياً وبشكل مستمر ناهيك عن التطلبات الأخرى التي تحتاج إليها هذه الفصول الدراسية.

وأضاف قائلاً: في عام ١٩٩٧م كان عدد الطلاب المتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني حوالي ٤٧٠٠ طالب تقريباً بمختلف المستويات الأولى والثانية والثالثة، أما الآن فقد وصل عدد الطلاب المتحقين بالتعليم والتدريب الفني والمهني إلى أكثر من ٢٢ ألف طالب مسجلين في مختلف الانظمة سواء في المعاهد المهنية أو التقنية أو التعليم المستمر، في صيف وصل عدد المعاهد التعليمية حتى عام ٢٠٠٦م إلى ٥٦ معهداً بينما كان عدد المعاهد التي كانت تعمل حتى عام ١٩٩٧م حوالي ٢٢ معهداً فقط، وبالرغم من هذا التطور الحاصل إلا أننا ما زلنا نسير في الاتجاه ذات القيمة السلبية مقارنة بما كنا عليه في عام ١٩٩٧م والتي وصلت فيه نسبة المتحقين بهذا التعليم إلى ٢.١٪ فيما تراجعت هذه النسبة خلال السنوات القليلة الماضية برغم ارتفاع اعداد المتحقين في هذا المجال وذلك نتيجة للتزايد السريع في عدد السكان وزيادة عدد الطلاب والطالبات المتخرجين من التعليم العام والاساسي. وفي ختام كلمته أكد الأخ/ نائب الوزير



الثانية حول " السكان والفقير" للاخ/ عبد الملك علي شرف الدين في حين تطرقت ورقة العمل الثالثة الموضوع " الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للدكتور/ نجيبه عبد الله عبد الغني، أما ورقة العمل الرابعة فقد تركزت حول " تجربة وزارة التربية والتعليم في دمج المفاهيم السكانية في التعليم العام للدكتور/ ولاية عبده قائد، والورقة الخامسة والأخيرة تمحورت حول " المواد الدراسية القابلة لحمل المفاهيم السكانية في مناهج التعليم الفني والتدريب المهني" للاخ/ عبد الجليل الإبراهيمي، وبعد نقاش مستفيض لجميع تلك الأوراق القيمة العلمية من قبل المشاركين في الورشة، والذين تم تقسيمهم إلى مجموعات عمل منظمة، خرجت هذه الورشة بالعديد من النتائج والتوصيات الإيجابية الهامة والعلمية من أهمها :

- الإسراع في البدء باختيار المفاهيم السكانية، ودمجها في المنهج الدراسي.
- إقامة دورات تدريبية لأعضاء اللجان المتخصصة بعملية دمج تلك المفاهيم بالمنهج
- إعداد وطباعة دليل المعلم للتعريف بأسلوب التدريس والشرح للمفاهيم السكانية التي سيتم إدماجها في المنهج.
- إدماج المفاهيم السكانية في المراحل الدراسية كاملة، والاهتمام بالأنشطة التي تتناول قضايا السكان وكيفية معالجتها.
- استيعاب المفاهيم في المنهج بما يتناسب مع التخصصات حتى تسهل عملية التدريس.
- الاستفادة من تجارب الدول الشقيقة من حيث الاطلاع على المناهج التي تم وضعها من قبل تلك الدول والاسلوب المتبع في عملية دمج المناهج.
- توفير المراجع والكتب السكانية في المكتبات الخاصة بالمعاهد الفنية للاستفادة منها.
- أن تكون عملية الإدماج بأسلوب سهل وميسر حتى يستفيد منها الطلاب في مراحلهم الدراسية.
- التأكيد على ضرورة رفع الوعي السكاني لدى المجتمع وإيصال الرسالة السكانية بكامل مضمونها من أجل تحقيق الاستقرار للمجتمع وبما ينسجم مع الموارد المتاحة.

حضر فعاليات الورشة الاخوة/ مطهر احمد زبارة الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان ومحمد مقبل الحزورة، وعلي علي زهرة- الوكيلان المساعدان لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني لقطاع المناهج والتعليم المستمر وعلاقة سوق العمل، وعلي حمود طاهر- مدير عام المناهج، ومجاهد أحمد الشعب- المدير التنفيذي لمشروع الدعم الأوروبي، وعبد العزيز الريدي- منسق الورشة، وعدد من المسؤولين والمعنيين بالوزارة والأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان.